

Distr.: General  
30 November 2005  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة

الدورة الستون



### الوثائق الرسمية

#### اللجنة الثالثة

#### محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بوتاجيرا . . . . . (أوغندا)

ثم: السيدة كارفالهو (نائبة الرئيس) . . . . . (البرتغال)

ثم: السيد بوتاجيرا . . . . . (البرتغال)

#### المحتويات

البند ٦٨ من جدول الأعمال: قضايا الشعوب الأصلية (تابع)

مشروع القرار A/C.3/60/L.23: برنامج عمل للعقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم

البند : من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان

\* قررت اللجنة مناقشة هذين البندين معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing  
Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠.

## البند ٦٨ من جدول الأعمال: قضايا الشعوب الأصلية

مشروع القرار A/C.3/60/L.23: برنامج عمل للعقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم

١- السيدة تينكوب (بيرو): قدمت مشروع القرار نيابة عن مقدمي المشروع الأصليين بالإضافة إلى الأرجنتين وباراغواي، وقالت إن مشروع القرار يهدف إلى تنفيذ برنامج عمل العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم الذي ستساعد أهدافه الخمسة الرئيسية في معالجة المشكلات التي تواجه الشعوب الأصلية.

البند ٧١ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (A/60/40، 44، 129، 336، 492 و 408 - S/2005/626)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان

(A/60/48، 215، 220، 273، 278، 284، 316، 325 و 351)

٢- السيد ندياي (مدير مكتب الأمم المتحدة لمفوضية حقوق الإنسان في نيويورك): قال إن تقرير الأمين العام عن وضع العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياريان لهذا العهد (A/60/284) تعطي كلها معلومات عن عدد الدول التي انضمت إلى هذه الصكوك، بالإضافة إلى معلومات عن الدورات التي عقدتها لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة حقوق الإنسان أثناء الفترة التي يغطيها التقرير.

٣- وأضاف أن التقرير السنوي للجنة حقوق الإنسان (A/60/40)، الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥، تناول ١٥ تقريراً دورياً، وحالة بلد واحد في عدم وجود تقرير الدولة الطرف.

وأحاطت اللجنة مع التقدير بأن أغلب الدول الأطراف قد أعطت معلومات للمتابعة.

٤- وطبقاً لإجراءات الشكاوى الفردية، أقرت اللجنة ٢٧ رأياً بشأن المراسلات، معلنة أن ثلاثة رسائل مقبولة و ٣٨ رسالة غير مقبولة. وأعلنت أن اللجنة لم تواصل النظر في ٧ رسائل. وأضاف أن اللجنة سجلت ما مجموعه ١١٢ رسالة، وأنه كان لديها في نهاية دورتها الرابعة والثمانين ما مجموعه ٣٢٧ رسالة للنظر فيها. وأوضح أن اللجنة واصلت السعي لضمان تنفيذ وجهات نظرها، من خلال المقرر الخاص بوجهات النظر للمتابعة.

٥- ومضى يقول إن التقرير السنوي للجنة مناهضة التعذيب (A/60/40) يحتوي على تقارير عن دوريتها الثالثة والثلاثين والرابعة والثلاثين، اللتين نظرت فيهما في تقارير تسع دول أطراف في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتخذت قرارات بشأن ١٧ شكوى فردية. كما أقرت المبادئ التوجيهية لتقديم التقارير المبدئية من جانب الدول الأطراف بموجب المادة ١٩ من الاتفاقية. وأضاف أن تقرير الأمين العام عن وضع الاتفاقية (A/60/220) يشير إلى أن ١٣٩ بلداً قد قبلت الاتفاقية وأن ١٠ منها قد صدقت على البروتوكول الاختياري. وأنه منذ تقديم هذا التقرير، صدقت ثلاث دول أخرى على البروتوكول الاختياري، الذي سيدخل حيز التنفيذ في أعقاب تصديق ٢٠ دولة طرف.

٦- واستطرد قائلاً إن تقرير الأمين العام عن صندوق الأمم المتحدة الاختياري لضحايا التعذيب (A/60/215) يعطي معلومات عن التوصيات التي أقرها مجلس الأمناء في دورته الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين، لاسيما ما يتعلق منها بدورة التمويل الجديدة، بالإضافة إلى معلومات عن

هناك مشاورات تدور على نطاق واسع حول هذه المقترحات.

١٠- ثم أشار بعد ذلك إلى تقرير المفوضة الثانية لحقوق الإنسان بشأن التوزيع الجغرافي العادل لعضوية الهيئات التعاهدية لحقوق الإنسان (A/60/351) يطرح تحليلاً إحصائياً للأفراد المنتخبين في الهيئات التعاهدية منذ عام ١٩٧٠ بحسب المجموعات الإقليمية. واختتم حديثه قائلاً إن هذا التقرير أعد أيضاً بناء على قرار الجمعية العامة ١٨١/٥٩.

١١- السيد تاكاسي (اليابان): قال إن حكومته أصبحت طرفاً في جميع المعاهدات الست الرئيسية لحقوق الإنسان. ولكنه استطرد قائلاً إن على كل بلد - رغم ذلك - أن يضمن أن تكون الحقوق المنصوص عليها في هذه المعاهدات موضع احترام وتطبيق فعليين. وقال إن نظام تقديم التقارير ضروري لتنفيذ حقوق الإنسان، إذ أنه يمكن للجنة من رصد وفاء الدولة الطرف لالتزاماتها، وبتيح الفرصة لحوار دوري بين الحكومات واللجان والمجتمع المدني. ومضى قائلاً إنه رغم ذلك، فإن نظام التقارير الحالي بحاجة إلى تغيير حتى يمكن القضاء على تكرار المعلومات الواردة في التقارير، وتأخير تقديم هذه التقارير، وتراكم التقارير التي تنتظر نظر اللجنة فيها.

١٢- وقال إن اليابان تقدر الجهود الحالية لتحسين فعالية الهيئات التعاهدية بتنسيق طرق عمل اللجنة وتبسيط نظام التقارير، لاسيما ما يتعلق بوضع مبادئ توجيهية للتوسع في الوثائق الرئيسية. واستدرك قائلاً إن وفده يود رغم ذلك أن يذكر بأن المبادئ التوجيهية لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تضيف التزامات جديدة على الدول الأطراف.

١٣- وفي نهاية حديثه قال إن الهيئات التعاهدية السبع الحالية تضم ١١٥ عضواً، وأنه من المرجح أن تتم صياغة معاهدات جديدة لحقوق الإنسان في المستقبل، ولذا لا بد من

التصويات الأخرى التي أصدرها مكتب خدمات الإشراف الداخلي.

٧- ثم تحدث عن تقرير الأمين العام عن وضع صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الطوعي للأشكال المعاصرة من الرق (A/60/273)، فقال إنه يحتوي على عرض عام للوضع المالي للصندوق وأنشطته. وأضاف أن مجلس الأمناء كان قد أوصى في دورته العاشرة بتمويل ٢٥ مشروعاً في ١٥ بلداً بهدف تقديم المساعدة الإنسانية والقانونية والمالية إلى الأفراد الذين انتهكت حقوقهم الإنسانية بشكل خطير نتيجة الأشكال المعاصرة للرق.

٨- ثم تحدث بعد ذلك عن تقرير اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (A/60/48) الذي غطى دورتها الثانية، التي أقرت فيها مبادئ توجيهية مؤقتة لتقديم التقارير المبدئية من جانب الدول الأطراف، وحددت طرق عملها عند النظر في التقارير المبدئية.

٩- ثم قال إن تقرير رؤساء الهيئات التعاهدية لحقوق الإنسان بشأن اجتماعهم السابع عشر (A/60/278) يحتوي على معلومات عن استعراضهم لتطورات عمل الهيئات التعاهدية. كما بذلت جهود جديدة لوضع طرق عمل موحدة، بما في ذلك ترتيبات المتابعة، والتفاعل مع الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية، والنهج التي تتبع في تقديم التقارير المتأخرة. وأوضح أن تحليلاً مقارناً لوسائل عمل الهيئات التعاهدية السبع، عرض على الاجتماع الرابع المشترك بين اللجان. وأضاف أن التقرير يحتوي أيضاً على بيان من المفوضة الثانية لحقوق الإنسان بشأن خطة عملها (A/59/2005/Add.3) وعلى الأخص التزامها بوضع مقترحات لهيئة تعاهدية موحدة ودائمة لكي تقوم بمتابعة مهام الهيئات التعاهدية السبع الحالية للاتفاقية. وأعلن أن

إصلاح جذري طويل الأجل لتعظيم كفاءة النظام الحالي. وأعلن أن اليابان تتطلع إلى وثيقة المبادئ التي تعدها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وأن اليابان ستواصل دعمها للهيئات التعاقدية لحقوق الإنسان بكل طريقة ممكنة.

١٤ - السيد ويبسونو (إندونيسيا): تحدث بصفته رئيسا لمفوضية حقوق الإنسان فقال إن الدورة الحادية والستين للمفوضية جمعت ما يقرب من ٤٠٠٠ مشارك حضروا

٩٣٠ اجتماعا عاما وخصوصا، بما في ذلك الاجتماعات التي عقدتها المنظمات غير الحكومية، والحكومات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وأضاف أن اللهجة البناءة للمداولات التي دارت في الدورة الحادية والستين أفضت إلى إصدار الكثير من القرارات والمقررات باتفاق الآراء. فقد أقرت المفوضية ٨٥ قرارا و١٨ مقررًا وأربعة بيانات للرؤساء. كما وضعت العديد من الترتيبات الخاصة الجديدة ووسعت بعض الولايات.

١٥ - وأضاف أن الدورة الحادية والستين قد شهدت اعترافا متزايدا بالعلاقات بين القانون الإنساني الدولي

والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن أمثلة ذلك إقرار الدورة للمبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن حق ضحايا الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي في العلاج والتعويض، وهي المبادئ التي ستعرض على الجمعية العامة للنظر فيها أواخر هذا العام. وأوضح أن المفوضية أيدت أيضا عددا من القرارات التي أصدرتها المفوضية الفرعية المعنية بتشجيع حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك تعيين مقرر خاص ليتولى إعداد دراسات عن المسائل المتعلقة بعدم التمييز.

١٦ - واستطرد قائلا إن عمل المفوضية يكمله برنامج متزايد من الفرق العاملة، التي لعب الكثير منها دورا حيويا

في إرساء معايير حقوق الإنسان. وقد عقد المجلس الموسع اجتماعات منتظمة منذ نهاية الدورة السنوية لمناقشة بعض المسائل مثل تنظيم اجتماعات الفرق العاملة، وتعيين أصحاب ولاية للإجراءات الخاصة. وأوضح أن نظام الإجراءات الخاصة هو جزء مهم من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل تشجيع حقوق الإنسان وحمايتها بصورة فعالة.

١٧ - ومضى يقول إن الدورة الحادية والستين قد أوضحت أن بإمكان المفوضية أن تتخذ خطوات لمواجهة التحديات التي تقابلها، وأنه من الممكن - إذا توافرت النوايا الحسنة لدى الجميع - إجراء مناقشات حول مسائل حقوق الإنسان والإصلاح في جو من التعاون يفضي إلى إحراز تقدم. وأعلن أنه حدثت مناقشات غير رسمية أثناء الدورة عن إصلاح آلية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، كما عقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ مشاورات غير رسمية حول التوصيات الخاصة بحقوق الإنسان الواردة في تقرير الأمين العام.

١٨ - وأردف قائلا إن المداولات التي شهدتها الدورة الحادية والستين لمفوضية حقوق الإنسان قد استمرت تبين أهمية وجود منتدى حكومي دولي لمختلف أصحاب المصلحة لكي يتبادلوا وجهات النظر ويساهموا في تشجيع حقوق الإنسان وحمايتها في مختلف أرجاء العالم. وأعرب عن أمله في أن تؤخذ العناصر الإيجابية للمفوضية في الحسبان عند تشكيل مجلس لحقوق الإنسان والتحول إليه. واختتم كلمته قائلا إن وجود منتدى معزز سيمكن المجتمع الدولي من مواصلة البناء فوق الكثير من الإنجازات التي حققتها المفوضية.

١٩ - السيدة تيان بي (الصين): قالت إن الصين طرف في ٢١ صكا دوليا لحقوق الإنسان، وأنها تفكر جديا في

أنه في نفس الوقت فإن تدابير الإصلاح لا بد وأن تتلافى إضافة متطلبات جديدة أكثر تعقيدا وصعوبة على الدول الأعضاء. فنظام التقارير لا بد من تبسيطه للنهوض بكفاءته. كما ينبغي إطالة الفترة فيما بين التقارير بالنسبة لبعض الاتفاقيات، وأن الأمر ليس بحاجة إلى تشكيل هيئات تعاهدية جديدة لحقوق الإنسان، إلا إذا نشأت حاجة خاصة إلى ذلك.

٢٢- ومضت تقول إن نظر الهيئات التعاهدية لحقوق الإنسان في تقارير التنفيذ التي تقدمها الدول الأعضاء، هو تبادل لوجهات النظر على قدم المساواة، تطبيقا لمبدأ الموضوعية والعدالة. والحوار البناء لا بد وأن يدور بروح من التعاون. ولا بد من الابتعاد عن أي شكاوى وانتقادات ضد حكومات الدول الأطراف تقوم على اتهامات لا أساس لها أو تقوم على حقائق مشوهة. وبناء على ذلك، فإن أي معلومات من مصادر خارجية يجب أن تؤخذ بحذر، وأن أي استنتاجات أو توصيات لا بد أن تراعي الأوضاع الفعلية في البلدان.

٢٣- السيدة نونيز مورديوشي (كوبا): قالت إن بعض البلدان المتقدمة ليست مهتمة بتشجيع حقوق الإنسان وحمايتها بروح من الحوار وبموجب احترام المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وإنما تعني أكثر بخدمة مصالحها الجغرافية السياسية. وأوضحت أن هذه البلدان تواصل نقدها للآخرين بينما تلتزم الصمت بشأن انتهاكاتهم لحقوق الإنسان. والأكثر من ذلك، أن هدفها من السعي لإصلاح آلية حقوق الإنسان هو تعزيز دورها الذي حددته لنفسها وإلضفاء الشرعية على سعيها للسيطرة الاقتصادية والعسكرية. فهي قبل كل شيء تعترض على الجهود المبذولة لتحقيق العدالة الاجتماعية لأنها لا تريد أن تفقد سيطرتها على الموارد الطبيعية للبلدان الأخرى أو تسمح لهذه البلدان بممارسة حقها الكامل في تقرير المصير. وأوضحت أن هؤلاء

التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل الخاصة بمشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة. وأضافت أن حكومتها بذلت جهودا مضنية، باتخاذها تدابير تشريعية وقانونية وإدارية، لتنفيذ الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان التي انضمت إليها الصين. وأعلنت أن الصين قد قدمت تقريرها المبدئي بمقتضى العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتسعة تقارير بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وستة تقارير بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وثلاثة تقارير بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتقريرين بموجب اتفاقية حقوق الطفل، وتقرير مبدئي بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المعني ببيع الأطفال، ودعارة الأطفال واستخدامهم في إنتاج المواد الإباحية. وأعلنت أن الصين تقوم الآن بتحرير تقريرها المجمعين الرابع والخامس بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٢٠- وأردفت تقول إن الصين تجري حوارا واتصالا مفتوحا مع الهيئات التعاهدية لحقوق الإنسان، وأنها دعت في مناسبات عديدة بعض الخبراء وأعضاء اللجان ذات الصلة إلى زيارة الصين. وأوضحت أن حكومتها ساعدت أيضا الإقليميين الإداريين الخاصين: هونغ كونغ وماكاو على الوفاء بالتزاماتهما تجاه المعاهدة.

٢١- وأوضحت أن نظام التقارير الحالي معقد للغاية ويفرض أعباء كبيرة على البلدان، لاسيما البلدان النامية. وقالت إن الصين أحاطت بالتوصيات الخاصة بتحسين الحالة في تقرير الأمين العام بشأن تعزيز منظومة الأمم المتحدة (A/57/387) وأنها تثنى على هذه التوصيات. وأضافت أيضا

٢٦- السيد ريتير (ليختشتاين): أكد أهمية القرارات الأخيرة. بمساعدة موارد مكتب الأمم المتحدة للمفوضة السامية لحقوق الإنسان على امتداد السنوات الخمس القادمة، وإنشاء مجلس لحقوق الإنسان. ورحب بالالتزام الذي جاء في نتائج مؤتمر القمة بتعزيز الهيئات التعاهدية، الذي تراجعت فعاليته بصورة مستمرة. وقال إن عملية التقارير، التي تعتبر الأساس للحوار الضروري المستمر بين الدول الأطراف و الهيئات التعاهدية، لابد من تحسينه، لاسيما من خلال زيادة تركيز التقارير وزيادة الاتصال مع مكتب مفوضية حقوق الإنسان على المستوى القطري. وأضاف أن مكتب مفوضية حقوق الإنسان، بتقديمه المساعدات في عملية التقارير وفي متابعتها أيضا، سوف يساعد في ضمان حصول الهيئات التعاهدية على معلومات دقيقة وذات صلة من البلدان، وسيتمكن هذه الهيئات التعاهدية من صياغة ملاحظات ختامية تنفذ على المستوى المحلي.

٢٧- ومضى يقول إنه إذا كان من الممكن حل المشكلات الأساسية لنظام الهيئات التعاهدية عن طريق تدابير إجرائية وتبسيطية، فإن النهوض بمكتب مفوضية حقوق الإنسان سوف يساعد في بناء قدرة نظام التقارير، في الوقت الذي تسهل فيه الزيارات القطرية التي يقوم بها أعضاء الهيئات التعاهدية إقامة الحوار بين الدول الأطراف و الهيئات التعاهدية.

٢٨- واختتم حديثه قائلا إن الاقتراح الخاص بإنشاء نظام موحد، بل وجهاز دائم وموحد للاتفاقية قد يحمل في طياته خطر فقدان تركيز الاتفاقيات على حقوق معينة. ومع ذلك، فإن تشكيل هيئة تعاهدية واحدة لرصد تنفيذ العهدين الخاصين بحقوق الإنسان، سوف يكون تعبيرا عن عدم إمكان تجزئة جميع حقوق الإنسان واعتماد كل منها على الآخر، وبالتالي فإنه أمر يستحق المزيد من الدراسة.

الذين يسعون إلى العدالة الاجتماعية يشهر بهم، وتستخدم ضدهم كل وسيلة ممكنة، بما في ذلك الإرهاب، للسيطرة عليهم. فهم دائما المعتدون، وليس المعتدى عليهم، ويستخدمون أي ذريعة للاستفادة من قوتهم العسكرية للسيطرة على بلدان الجنوب.

٢٤- ومضت تقول إن العقوبات توضع أمام بلدان العالم الثالث لكي لا تمارس حقها في التنمية، بحرمانها من الدخول إلى الأسواق والحصول على التكنولوجيات الجديدة، بينما تنقل الديون الضخمة كاهلها. وأوضحت أنه نتيجة لذلك، لم يعد بمقدور ١,٢ بليون نسمة في العالم أن يهربوا من الفقر المدقع. ولكن الشعب في كوبا استطاع أن يتحكم في مصيره بعملية ثورية. فقد بنى نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي على مشاركة ديمقراطية فعالة سمحت لمواطنيه دون تمييز بالتمتع بحقوقهم الإنسانية كاملة. وأكدت على أن الصعوبات التي مازالوا يعانون منها إنما ترجع إلى الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة.

٢٥- وأكدت على أن سبب هذه العدوانية تجاه بلدها هو الخوف من النموذج الكوبي، الذي أوضح أنه من الممكن إقامة مجتمع عادل وواع. فمنذ قيام الثورة لم تعد هناك حالة واحدة من حالات الاعدام خارج نطاق القانون أو حالة واحدة من حالات اختفاء الأفراد ولا توجد أي معاملات مهينة أو مرعبة لهؤلاء المعتقلين في السجون الكوبية. ومع ذلك، فإن الحكومة الأمريكية الحالية مازالت تواصل جهودها للقضاء على استقلال كوبا وتخريب المجتمع الكوبي. ولخصت كلمتها في النهاية بقولها إن التعاون في مجال حقوق الإنسان لن يتعزز إلا إذا كانت هناك إرادة سياسية حقيقية للحوار وتبادل الاحترام بين الشمال والجنوب، دون أن يتلطح هذا التعاون بالمعايير المزدوجة.

صياغة المبادئ التوجيهية للوثيقة الجوهرية الموسعة التي ستسهل كتابة التقارير بسماعها للدول بتقديم تقارير عن تنفيذ معايير حقوق الإنسان في وثيقة موحدة. وأعلن أن المساعدات ضرورية لمعاونة البلدان النامية مثل ترازيا في الوفاء بما هو مطلوب منها من بيانات وللوفاء أيضا بشروط الامتثال. واستطرد قائلا إن وفده يدعو الدول الأعضاء بناء على ذلك إلى المساعدة في تعزيز قدرة الحكومات الوطنية على العمل مع الهيئات التعاقدية، وحث هذه الهيئات على استكشاف طرق عمل بديلة لتقصير الوقت بين تقديم التقرير ونظر أي لجنة فيه.

٣٣- واختتم كلمته قائلا إن وفده يبحث أيضا الدول الأعضاء على معالجة نقص تمثيل المرأة في الهيئات التعاقدية. وانتهى إلى أن حكومته تكرر من جديد دعمها لمكتب مفوضية حقوق الإنسان، وأنها تتطلع إلى النجاح في إنشاء مجلس لحقوق الإنسان.

٣٤- السيد لابي (شيلي): أشار إلى إعادة التأكيد في نتائج مؤتمر القمة على أن حقوق الإنسان هي حقوق شاملة، لا تقبل التجزئة، ومتراصة، يعتمد كل منها على الآخر ويعزز كل منها الآخر، وأنها لا بد أن تعامل بطريقة عادلة ومتوازنة وعلى قدم المساواة وببنفس التأكيد، وأن الدول مسؤولة عن تشجيع هذه الحقوق وحمايتها. وأوضح أن القرار الخاص بتشكيل مجلس لحقوق الإنسان هو جزء رئيسي في إصلاح الأمم المتحدة، وأنه لا بد من تعميم حقوق الإنسان مع إدراج تشجيعها وحمايتها في السياسات الوطنية.

٣٥- ومضى يقول إن النتائج التي توصل إليها الاجتماع السابع عشر لرؤساء الهيئات التعاقدية لحقوق الإنسان من شأنه أن يمكنهم من تحسين عملهم. فإجراءات كتابة التقارير ستستفيد من تبسيطها، بالإضافة إلى ضرورة تقصير الوقت الذي ينقضي بين تقديمها وبين نظر اللجان المعنية فيها.

٢٩- السيد ويراما (جمهورية ترازيا المتحدة): قال إن حكومته تقوم بإصلاحات قانونية لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وسيادة القانون، عن طريق الخدمات القانونية التي يسهل الحصول عليها والتي يقدمها المختصون إلى الفقراء والمحرومين. وأضاف أن ترازيا سوف تتبع نهجا شاملا لزيادة احترام حقوق الإنسان وتطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والحد من سوء استخدام القوة، والقضاء على التمييز بين الجنسين، وتعزيز نظم العدالة الإدارية في البلاد.

٣٠- وأضاف أن حكومته شرعت في برنامج لزيادة وعي الموظفين العموميين وهيئات إنفاذ القانون بحقوق الإنسان. كما أوكل إلى لجنة وطنية لحقوق الإنسان والإدارة السليمة مهمة بناء قدرات المنظمات غير الحكومية لكي تقوم برصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها.

٣١- وأضاف أن حكومته قد وضعت أيضا استراتيجية وطنية للحد من الفساد، بما في ذلك عن طريق تبسيط الإجراءات الإدارية. كما اتخذت خطوات لإعطاء سلطات للمجتمع المدني عن طريق زيادة توعيته بحقوقه بعدة وسائل من بينها ترجمة الوثائق باللغة السواحيلية، وتوزيع كتيبات وملصقات، وإنشاء آلية لتقديم الشكاوى ضد المسؤولين الفاسدين. وأعلن أن رئيس الجمهورية يقوم بانتظام بإبلاغ الجماهير بالخطوات التي اتخذتها الحكومة عن طريق مكتبه ووسائل الإعلام، وأصبح في كل وزارة بالفعل موظفا كبيرا للعلاقات العامة.

٣٢- وأردف يقول إن التقارير التي ترفع إلى الهيئات التعاقدية تظل هي العنصر المحوري في رصد التنفيذ الكامل والفعال لمعايير حقوق الإنسان. وأضاف أن وفده أكد التزامه بالوفاء بالتزاماته بتقديم التقارير المطلوبة بموجب مختلف صكوك الأمم المتحدة، وأعلن أنه يتطلع إلى الانتهاء من

٣٩- وطالب ألا يؤدي الاستعراض الدوري المنتظر لمجلس حقوق الإنسان إلى التداخل مع عمل الهيئات التعاھدية الحالية أو تكرار عملها، وإنما يجب أن يعزز عمل كل آلية منهما عمل الأخرى. وأوضح أن إنشاء مجلس لحقوق الإنسان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإصلاح الهيئات التعاھدية وتنسيق أعمالها.

٤٠- وأعرب عن قلقه لتكدس التقارير، والاستمرار في عدم تقديمها، معلناً تأييده لنظام وجود غرفتين في الهيئات التعاھدية الأخرى مثلما حدث في لجنة حقوق الطفل. وأوضح أن حكومة جمهورية كوريا أيدت بناءً على ذلك القرار الخاص بهذا الغرض فيما يتعلق بلجنة القضاء على التمييز ضد المرأة.

٤١- واستطرد قائلاً إن تنسيق نظام التقارير وتقديم المساعدة التقنية، سوف يشجعان الدول الأطراف على الامتثال لالتزامهم فيما يتعلق بالتقارير بصورة منتظمة، الأمر الذي سيقول من تكس هذه التقارير ويسمح بالمتابعة المفيدة. وأضاف أن عدد التوصيات القطرية ينبغي أن يزيد من أجل تقليل الفجوة بين التوصيات وتنفيذها على المستوى القطري، في الوقت الذي يتعين على الهيئات التعاھدية أن ترصد سجلات تنفيذ هذه التوصيات وأن تنشرها بانتظام في تقاريرها. واختتم كلمته بقوله إن إنشاء هيئة تعاھدية موحدة ودائمة مسألة تستحق الدراسة.

٤٢- السيد سين سون تشول (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): قال إن حكومته قدمت تقارير عن تنفيذ أربعة صكوك لحقوق الإنسان منذ عام ٢٠٠٠. وأضاف أن هناك العديد من القوانين الوطنية التي تم تعديلها أو استكمالها نتيجة لذلك، كما رفع الحد الأدنى للعمر بالنسبة لعقوبة الإعدام إلى ١٨ سنة. وبالإضافة إلى ذلك،

وبالإضافة إلى ذلك، فمن المهم مواصلة دراسة العلاقة بين أمن الإنسان وحقوق الإنسان، خاصة وأن الأمن والتنمية وحقوق الإنسان هي الأعمدة الثلاثة التي تقوم عليها الأمم المتحدة.

٣٦- وأردف قائلاً إن شيلي تساهم بصورة إيجابية في الجهود الدولية لتشجيع حقوق الإنسان، وأنها تساند تطورها المستمر، كما فعلت باعتمادها للصكوك الدولية الجديدة للنهوض بحماية الكرامة الإنسانية. وأضاف أنه على المستوى المحلي، وبعد فترة من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في شيلي، أصبح هذا الأمر يشكل شاعلاً كبيراً للشعب شيلي، كما يتبين من إنشاء اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة في التسعينيات ومن إيجاد قنوات للحوار بين المجتمع المدني والعسكري، أفضت إلى كتابة تقرير عن التعذيب. وفي أعقاب هذا التقرير، قامت الحكومة مؤخراً بطرح اقتراح على المجلس الوطني بإقامة معهد لحقوق الإنسان.

٣٧- ومضى يقول إن شيلي اقترحت المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية لحق ضحايا الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي في العلاج والتعويض، وهي المبادئ التي اعتمدها في البداية لجنة حقوق الإنسان ثم المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي ختام كلمته، قال إن النص النهائي الذي لم يتضمن أي التزامات جديدة وأعطى مساحة واسعة لتطبيقه، يمكن أن يكون أداة مفيدة لمساعدة ضحايا مثل هذه الانتهاكات.

٣٨- السيد شين كاك - سو (جمهورية كوريا): أعرب عن تأييده لفكرة وثيقة أساسية موسعة لترشيد الالتزامات بتقديم التقارير. وأوضح أنه سيسهل على الدول بهذه الطريقة أن تفي بالتزاماتها. وأضاف أنه من الممكن تشكيل فريق عمل تقني ليضمن سلامة التقارير.



- ٤٦ - السيدة كارفالهو (البرتغال): تولت الرئاسة.
- ٤٧ - السيد ليمون (سورينام): تحدث نيابة عن المجموعة الكاريبية قائلاً إن أعضائها ألزموا أنفسهم بتشجيع حقوق الإنسان وانضموا إلى بعض أو كل الصكوك الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان أو صدقوا عليها. ورغم اعترافهم بأن التقارير المطلوبة هي وسيلة مهمة لرصد تنفيذ مثل هذه الصكوك، فإن العملية مكلفة للبلدان الصغيرة ذات الموارد البشرية والمالية المحدودة. ولذا فإن مجموعة الكاريبي تدعو لزيادة التعاون التقني لمساعدة الدول في النهوض بقدراتها على كتابة التقارير أو تنفيذ توصيات الهيئات التعاقدية.
- ٤٨ - واستطرد قائلاً إن مجموعة الكاريبي تؤكد أن الحرب ضد الإرهاب ينبغي أن تجري طبقاً للقانون الإنساني الدولي، وتؤكد من جديد اعتراضها الشديد على استخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة باسم مكافحة الإرهاب. وأعلن أن المجموعة الكاريبية ترحب بما حدث أخيراً من تعيين مقرر خاص لتشجيع وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في نفس الوقت الذي يجري فيه مكافحة الإرهاب. وأعرب عن أمل المجموعة في أن يصدر المقرر توصيات واضحة. كما أعلن ترحيب المجموعة الكاريبية بدراسة تأثير تدابير مكافحة الإرهاب على المجموعات الضعيفة مثل الأطفال والأقليات، لاسيما فيما يتعلق بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ٤٩ - ومضى يقول إنه ينبغي إيلاء نفس الاهتمام لتأثير العولمة على التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأوضح أنه من المهم للغاية استكشاف كيفية استخدام العولمة في تشجيع حقوق الإنسان وحمايتها بشكل عام، والحق في التنمية بشكل خاص. وأضاف أنه لا بد من العثور على حل دائم لمشكلات ديون البلدان النامية ولا بد من العثور على فرص لهذه البلدان، وبالأخص البلدان النامية
- فقد قامت لجنة من الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل بزيارة بلده في عام ٢٠٠٤.
- ٤٣ - واستطرد قائلاً إن الهيئات التعاقدية ستحظى بقدر أكبر من التأييد والتعاون من جانب الدول الأطراف لو أنها أسرعت بالنظر في التقارير بحيث تتاح السنوات الأربع أو الخمس المعتادة لكي تعد التقرير التالي، بدلاً من أن يكون أمامها سنة واحدة أو سنتين. وأوضح أن حكومته ترحب في هذا الصدد بقرار لجنة حقوق الطفل بتشكيل فريقين للنظر في التقارير، بالإضافة إلى اقتراح لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة بأن تبدأ في الاجتماع ثلاث مرات سنوياً.
- ٤٤ - وأردف أن الاستنتاجات ينبغي أن تقوم على أساس الحوار مع الوفود الرسمية لكل دولة، موضحاً أن الملاحظات الختامية تشير عرضاً إلى قضايا لم تناقش على الإطلاق أثناء النظر في التقارير، الأمر الذي يجعل قيام الدول بتنفيذ هذه التوصيات أمراً صعباً.
- ٤٥ - السيد برازانجي (العراق): قال إن العراق يعلق أهمية كبيرة على الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وأنه يبذل جهداً للتنسيق بين التشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان وبين المعايير الدولية. وأضاف أن مسودة الدستور العراقي تؤكد التزام العراق بهذه الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي أصبح العراق طرفاً فيها بالفعل، واستطرد قائلاً إن الحكومة تنوي الانضمام إلى المعاهدات الأخرى الإقليمية والدولية ذات الصلة. ولكنه استطرد قائلاً إن نشر ثقافة حقوق الإنسان تتطلب جهداً للتوعية العامة. فالكثير من الناس غير مدركين لحقوقهم ولكنهم يدركون جيداً كيف يجرمون الآخرين من حقوقهم. وأكد أن زيادة الوعي العام بحقوق الإنسان وتشديد العقوبة على من ينتهكها، أمران ضروريان لضمان الوفاء بالتزامات المنصوص عليها في الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

الدول الثلاث بأن اقترحها بإنشاء هيئة تعاھدية موحدة ودائمة هو اقتراح يستحق دراسته بعناية.

٥٤- واستطرد قائلاً إن الحكومات الثلاث تعمل بنشاط منذ عدة سنوات من أجل تحسين نظام الهيئات التعاھدية، بما في ذلك بعقد حلقات عمل بشأن الإصلاح جمعت ممثلين من ٣٠ بلدا تنتمي إلى مختلف الأقاليم، ومكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان، ومن الهيئات التعاھدية نفسها. وأعرب عن اغتباط هذه الدول الثلاث لأن الكثير من نتائج حلقات العمل هذه قد أصبح جزءا من جدول الأعمال الأساسي لإصلاح الهيئات التعاھدية.

٥٥- وأعلن أن كندا ونيوزيلندا وأستراليا ترحب بالدعوة إلى تبسيط إجراءات التقارير، وأنها تؤيد مبادرة مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان بوضع مبادئ توجيهية موجهة نحو تنسيق التقارير المطلوبة بموجب المعاهدات المختلفة. وأوضح أن الوفود الثلاثة ترحب بالحوارات المنتظمة مع الدول بشأن طرق العمل، وأن هذه الدول تشعر بالاغتباط لأن اللجان التي تكدست لديها التقارير التي تنتظر النظر فيها، تدرس الآن تدابير استباقية لمعالجة هذه المشكلة. كما أن الدول الثلاث تشجع الاستمرار في أسلوب اقتسام قوائم القضايا مع الدول قبل النظر في تقاريرها.

٥٦- ومضى يقول أنه مازال هناك الكثير من المجالات التي تحتاج إلى المزيد من التحسينات في أساليب الدول وأساليب الهيئات التعاھدية. وطالب بضرورة تنسيق أساليب عمل اللجان، والحد من تكرار المعلومات، وضرورة وضع جداول زمنية للتقارير تراعي قدرة اللجان على النظر فيها، كما أن على اللجان أن تظهر الاتساق والشفافية في تعاملها مع المواد التي تتلقاها من المنظمات غير الحكومية.

٥٧- واختتم كلمته قائلاً إن سلامة وفعالية نظام الهيئات التعاھدية تتوقفان على وزن الخبراء العاملين في اللجان.

الجزرية الصغيرة، وإضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات المالية الدولية.

٥٠- وأردف قائلاً إن المجموعة الكاريبية تولي اهتماما كبيرا للترتيبات الإقليمية التي اتخذت لتشجيع حقوق الإنسان وحمايتها، وتعرب عن تقديرها لأن مكتب مفوضية حقوق الإنسان يتعاون مع إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي من أجل تعزيز قدرات هذا الإقليم.

٥١- وأعلن أن المجموعة الكاريبية تؤيد الإصلاح الشامل لآلية حقوق الإنسان كجزء من الإصلاح الكلي لمنظومة الأمم المتحدة، ضمانا للاحترام التام لمبادئ الميثاق. ومضى يقول إن المجتمع الدولي بحاجة إلى خلق آلية فعالة لحقوق الإنسان تبقي على العناصر الإيجابية في الآلية الحالية وتراعي الشواغل المتعلقة بالانتقائية، وازدواجية المعايير والتسييس. وأضاف أنه من المهم أيضا معالجة الأسباب الكامنة وراء تآكل موثوقية آليات حقوق الإنسان وفعاليتها.

٥٢- وأردف قائلاً إن المجموعة الكاريبية تكرر التزامها بتشجيع وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية كما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان وبرنامج عمل فيينا عام ١٩٩٣، وما تلا ذلك من صكوك حقوق الإنسان.

٥٣- السيد ساوثكوت (أستراليا): تحدث أيضا نيابة عن كندا ونيوزيلندا قائلاً إن الوفود الثلاثة تلتزم التزاما قويا بتعزيز عملية الهيئات التعاھدية للأمم المتحدة، كطريقة ملموسة للنهوض بتشجيع حقوق الإنسان وحمايتها. وأعلن أن الحكومات الثلاث تشعر بالقلق إزاء درجة التداخل في أعمال اللجان، وتؤيد مبدأ الحد من التكرار بقدر الإمكان. وأعلن أن كندا ونيوزيلندا وأستراليا قد درست الأفكار الخاصة بمزيد من الإصلاح التي قدمتها المفوضة السامية لشؤون اللاجئين في خطة عملها، معربا عن شعور هذه

المتعلقة بإنشاء هذا المجلس بسبب تضارب المواعيد وقالت إن هندوراس طلبت أن يحاول الرئيس إبقاء اللجنة على علم بتقدم المفاوضات التي يجريها الآن رئيس الجمعية العامة، إذا أن هذه المفاوضات تؤثر بصورة مباشرة على وجود اللجنة الثالثة وبرنامج عملها.

٦٢ - السيد سالغويرو (البرتغال): قال إن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لم ينظر إليها كحقوق إنسانية كاملة، وعوملت بحذر وشك. فعلى عكس ضحايا التعذيب والاعتقال التعسفي وانتهاك حرية الكلام أو الحرية الدينية، فإن ضحايا سوء التغذية المزمن، والنقص الخطير في الرعاية الصحية أو انعدام فرص التعليم تماما، ليس من حقهم الشكوى على المستوى الدولي.

٦٣ - ومضى يقول إن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية قد أصبحت رغم ذلك ملزمة قانونا بموجب العديد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والنظم الإقليمية لهذه الحقوق. بل إن عشرات الدساتير من جميع أقاليم العالم تحمي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأوضح أنه مثلها مثل الحقوق المدنية والسياسية، فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لا بد في أغلب الأحيان من دعمها بوسائل قانونية. وأضاف أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينطوي على عناصر يمكن التقاضي بشأنها في معظم - إن لم يكن كل - حقوق الإنسان. وأعرب عن أمل وفده في أن يتمكن فريق العمل المعني بالبروتوكول الاختياري للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنبثق عن مفوضية حقوق الإنسان من إزالة الاختلاف في معاملة هاتين المجموعتين من حقوق الإنسان. فاعتماد البروتوكول الاختياري سيعطي معنى فعليا للحقوق التي يدافع عنها العهد، وهمية بالنسبة للملايين من سكان العالم.

وبالتالي فإن الدول مسؤولة عن اختيار خبراء مستقلين بالفعل لهم خبرتهم بحقوق الإنسان.

٥٨ - السيدة بنديك (هندوراس): قالت إن بلدها قد صدق على أغلب المعاهدات الدولية المتعلقة بحماية وتشجيع حقوق الإنسان، وأقام لجنة وطنية لحقوق الإنسان لتضمن الامتثال للحقوق والحريات المنصوص عليها في دستور هندوراس وفي الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

٥٩ - وأضافت أن العولمة قد أدت إلى انتشار الجريمة المنظمة على المستويين الوطني والدولي، وأنه من المثير ملاحظة أن الوضع قد تدهور إلى حد أن السلطات المحلية لا تحترم في أغلب الأحيان حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأعلنت أن هندوراس - باعتبارها واحدة من البلدان المتضررة - تود أن ترى المزيد من التعاون الدولي في الحرب ضد الجريمة العابرة للحدود.

٦٠ - وأردفت تقول إن زيادة الفقر، وتدهور القيم الأسرية، والبطالة، وانعدام الفرص أمام أشد قطاعات المجتمع فقرا، هي الأسباب التي تفضي بالشباب إلى الانخراط في الأنشطة غير القانونية أو الانضمام إلى عصابات الشباب. وأوضحت أن حكومة هندوراس، سعيها منها وراء حل هذه المشكلة، دعت المقرر الخاص بشأن الإعدام خارج النظام القضائي والإعدام بإجراءات موجزة والإعدام التعسفي لرصد الحالة مع السلطات المحلية. وأعلنت أن هندوراس تنفذ بنجاح ما نجم عن هذه الزيارة من ترتيبات واتفاقيات، بالإضافة إلى التوصيات الواردة في تقرير المقرر الخاص.

٦١ - وأعلنت أن حكومة هندوراس تؤيد إقامة مجلس لحقوق الإنسان ليضمن المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وجميع الصكوك الدولية ذات الصلة. ولكنها أعربت عن قلقها لأن رئيس اللجنة الثالثة لن يستطيع المشاركة في المفاوضات

تتخذ الخطوات الضرورية لإنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لضمان احترام الحقوق الإنسانية للمواطنين.

٦٨ - السيدة فيليب (الاتحاد البرلماني الدولي): قالت إنه نظرا لأن أعمال البرلمانات، وبالأخص أعمالها التشريعية، لها تأثير مباشر أو غير مباشر على تمتع الناس بحقوقهم الأساسية، فإن الاتحاد البرلماني الدولي يشجع البرلمانات على إقامة كيانات للتعامل مع حقوق الإنسان تحديدا. وأوضحت أن الدراسات الاستقصائية التي أجراها الاتحاد البرلماني الدولي تشير إلى أن أعدادا متزايدة من البرلمانات قد قامت بذلك بالفعل منذ عام ١٩٩٣. وأوضحت أن الاتحاد البرلماني الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان، قد عقدت حلقة دراسية لأعضاء مثل هذه الهيئات في شهر آذار/مارس ٢٠٠٤، حيث أثّرت مسألة تعاونها مع الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان، وبالأخص الهيئات التعاھدية. وأضافت أن المناقشات التي دارت بينت أن العديد من هذه الهيئات لم يكن له علاقة بالآليات، ولم يبلغ بأعمالها عن طريق حكوماتهم أو عن طريق الهيئات التعاھدية نفسها، بل إنها في بعض الأحيان لم تكن تعلم بوجود هذه الهيئات على الإطلاق. وينطبق نفس الشيء على المقررين الخاصين.

٦٩ - وأردفت قائلة إن اللجنة البرلمانية لجنوب أفريقيا المعنية بحقوق الطفل تعتبر نموذجا يحتذى. فجميع التقارير المقدمة إلى لجنة حقوق الطفل لا بد أن تعرض عليها لمناقشتها. وأكدت أن التقارير تعكس جميع وجهات النظر، وبالأخص وجهات نظر المجتمع المدني. وأوضحت أن أعضاء اللجنة البرلمانية يأتون ضمن وفد جنوب أفريقيا إلى دورات لجنة حقوق الطفل، من أجل فهم أفضل للتوصيات التي تصدر عن هذه اللجنة وضمانا لتنفيذ مثل هذه التوصيات.

٦٤ - السيدة بي (أوروغواي): قالت إن اعتماد الإعلان الخاص بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الاختفاء القسري للأشخاص يبينان الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء على هذا الموضوع. فمثل هذه الصكوك ستكون مفيدة كسلاح فعال في مكافحة الجريمة المرعبة للاختفاء القسري على المستوى الدولي.

٦٥ - وأعلنت أن مشروع الاتفاقية ينص تحديدا على أن ممارسة الاختفاء القسري بصورة منهجية وجماعية تشكل جريمة ضد الإنسانية. وأضافت أن مشروع الاتفاقية ينص على أنه لا ينبغي للدول أن تصبر على عمليات الاختفاء القسري، وإنما يجب أن تحقق على الفور في أي شكوى من هذا النوع، وأن تضع تعريفا للاختفاء القسري في قوانينها الجنائية باعتباره جريمة منفصلة. وأكدت أنه ليس هناك مبرر للاختفاء القسري، حتى لو كان امتثالا لأمر صادر. وأعلنت أن وفدها يناشد الدول أن تعتمد مشروع الاتفاقية في مفوضية حقوق الإنسان.

٦٦ - وأردفت قائلة إن التعذيب مصيبة أخرى لا بد من محاربتها بالتعليم والإجراءات الوقائية، بجانب العقاب عليها وتأهيل ضحاياها. وأوضحت أن بلدها، الذي صدق على الاتفاقيات القائمة ذات الصلة المناهضة للتعذيب، بما في ذلك اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة واتفاقية البلدان الأمريكية لمنع التعذيب والمعاقبة عليه، إنما يكمل قوانينه الجنائية بمشروع قانون يعرف التعذيب بأنه جريمة يعاقب عليها بالعقوبة المناسبة التي تراعي الخطورة البشعة لهذا العمل، وينص على دفع تعويض للضحايا وأسرههم.

٦٧ - وفي نهاية كلمتها قالت إنه اتساقا مع التزام أوروغواي بحقوق الإنسان، فإن حكومتها أنشأت قسما لحقوق الإنسان في وزارة التعليم والثقافة، بالإضافة إلى أنها

الاختفاء القسري، وأثني على الإنجازات التي حققها الفريق العامل المفتوح العضوية لصياغة مشروع صك معياري ملزم قانونا لحماية جميع الأفراد من الاختفاء القسري.

٧٥- ومضى يقول إنه ينبغي القيام بكل ما يمكن القيام به لتسليط الضوء على مصير الأشخاص المبلغ عن غيابهم بالارتباط بالتراعات المسلحة أو غيرها من حالات العنف. وطلب بضرورة السماح للأشخاص المحرومين من حريتهم بالاتصال بأسرهم، معلنا أنه بغض النظر عن مدى شرعية أسس الاعتقال، فليس من حق أحد أن يخفي مكان وجود أي فرد، أو أن يخفي ما إذا كان هذا الفرد حيا أو ميتا، أو أن ينكر ما إذا كان هذا الشخص معتقلا. وأوضح أن من يفعل ذلك إنما يخالف العقائد الأساسية التي يقوم عليها القانون الإنسان الدولي وقانون حقوق الإنسان.

٧٦- واستطرد قائلا إن منع الاختفاء القسري هو واحد من أهم أهداف الزيارات التي تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى المعتقلين فيما يتعلق بالتراعات المسلحة أو غيرها من حالات العنف. وأوضح أن اللجنة الدولية تسجل أسماء المعتقلين الذين تقوم بزيارتهم حتى تستطيع متابعة كل منهم. كما أنها تتحدث مع المعتقلين على انفراد حول ظروف اعتقالهم ومعاملتهم. وأوضح أنه بالنسبة لكثير من المعتقلين، فإن هذه الزيارات المنتظمة هي الصلة الوحيدة لهم بالعالم الخارجي.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.

٧٠- ومضت تقول إن جميع الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان، وبالأخص الهيئات التعاهدية والمقررين الخاصين لديهم الكثير الذي يمكن أن يجنوه من التعاون بصورة أوثق مع الهيئات البرلمانية لحقوق الإنسان أو اللجان البرلمانية المختصة. وأوضحت أن الاتحاد البرلماني الدولي يعمل من أجل إقامة أو تعزيز مثل هذا التعاون بعقد حلقات دراسية منتظمة ونشر أدلة ليستفيد منها البرلمانيون. واختتمت حديثها بأن الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان قد نشرتا أخيرا كتيباً شاملاً عن حقوق الإنسان ليستفيد منه البرلمانيون.

٧١- السيد بوتاجيرا (أوغندا)، الرئيس، استأنف رئاسته للجلسة.

٧٢- السيد بوف (اللجنة الدولية للصليب الأحمر): قال إن أعدادا كبيرة من الأسر انفصلت عن بعضها أثناء الأحداث العنيفة للتراعات المسلحة. وأوضح أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد دافعت عن مبادئ وقواعد القانون الإنساني الدولي لمنع هذا الانفصال. وقال إن وفده لاحظ بارتياح أن جدول أعمال العمل الإنساني، الذي أقره المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قد أعطى الأولوية لمسألة الأشخاص المفقودين.

٧٣- واستطرد قائلا إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تسعى لمساعدة أفراد الأسر الذي انفصلوا عن أسرهم بسبب التراعات المسلحة على استعادة اتصالاتهم بأسرهم، وأنها قامت - على سبيل المثال - بتوزيع أكثر من ١,٣ مليون رسالة، وحددت أماكن إقامة أكثر من ٦ ٠٠٠ شخص كانت أسرهم قد قدمت طلبات لمعرفة أماكنهم.

٧٤- وأعرب عن الترحيب الحار من جانب اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالانتهاء من صياغة اتفاق لحماية الأفراد من